

الرد الساطع على ابن كاطع



هل اليماني قائم آل محمد ﷺ
وهل هو منصوص العصمة؟

الشيخ علي آل محسن

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الردة الساطع على ابن كاتب

هل اليماني قائم آل محمد ؟

وهل هو منصوص العصمة ؟

تأليف

الشيخ علي آل محسن

تقديم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الإصدار: ١٧٢

مركز الدراسات التخصصية

في الإمام المهدي عليه السلام

النجف الأشرف - شارع السور - قرب جبل الحويش

المobile: ٠٧٨١٢١٤١١١١ ٠٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

ص. ب ٥٨٨

www.m-mahdi.com

info@m-mahdi.com

هل اليهاني قاتم آل محمد ؟

وهل هو منصوص العصمة؟

تأليف: الشيخ علي آل محسن

تقديم

مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام

الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ

رقم الإصدار: ١٧٢

عدد النسخ: ٤٠٠٠

النجف الأشرف

جميع الحقوق محفوظة للمركز

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المركز:

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا ونبيانا محمد وآلته الطيبيين الظاهرين.

بعد أن كثر الحديث عن المدعو أحمد إسحاقيل گاطع وما جاء به من دعاوى وأكاذيب ووصلت إلى أكثر من (٥٠) دعواى باطلة ما أنزل الله بها من سلطان رأى مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي علیه السلام ضرورة التصدّي لبيان زيف هذه الدعاوى والرد عليها ليس من باب أنَّ ما جاء به أمور علمية تعتمد الدليل العلمي والبرهان المنطقي فأنّت لا تجد في طيّات دعاويه غير الزيف والتداليس والكذب والافتراء والانتقاء في الاعتماد على الروايات - وهذه كتبه وكتب أصحابه خير شاهد على ما نقول -، بل من باب أنَّ الشبهة قد تجد لها مساحة في بعض النقوص الضعيفة أو لا فتح حاجة إلى

٤..... الرد الساطع على ابن كاطع

بعض التوضيحات وبلورة الأصول والقيم وبيان الأسس التي يعتمد عليها المنهج العلمي لدى السير البشري عموماً والطائفة بشكل خاص، مضافاً إلى القاء الحجّة على المغترّ به والمتبّع خطاه لثلاً يقول أحد: «لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رُسُولاً مُنْذِراً وَأَقْمَتَ لَنَا عَلَمًا هادِيًّا فَنَتَّبَعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذَلَّ وَنَخْزِي»^(١).

لذا فإنّ نشر هذا الكتاب للرد على ابن گاطع يعتبر حلقة من حلقات التصدّي لأهل البدع والزيغ، مضافاً إلى باقي أنشطة مركز الدراسات في رد الشبهات من خلال موقعه في النت وصفحات التواصل الاجتماعي وصحيفة صدى المهدي وغيرها.

نأسّله تعالى الثبات على الحق «يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك».

مدير المركز

السيد محمد القبانجي

(١) إقبال الأعمال ١: ٥٠٥

عداوة الكاطع وأتباعه للإمام المهدي عليه السلام

لا يخفى على القارئ العزيز أنَّ دعاوىٌ أَحْمَد إسماعيل گاطع وأنصاره في البيهاني لا يُراد بها في الأساس إثبات بعض المقامات العظيمة للبيهاني وكفى، وإنما يُراد بها محاربة إمام العصر عليه السلام، وتجريده عن كُلْ فضيلة ثبتت له، ولتحقيق مآربهم الشيطانية اخْتَذُوا البيهاني وسيلة لذلك، فنسبوا إليه كُلَّ ما دَلَّت الروايات المتواترة على ثبوته للإمام المهدي المنتظر عليه السلام.

ردّ عُمُّهم أنَّ الكاطع هو قائم آل محمد عليه السلام،
ومَا أثبتوه للبيهاني - وهو أَحْمَد إسماعيل گاطع بحسب دعواهم - أَنَّه قائم آل محمد ومهدى آخر الزمان.

٦ الرَّدُّ الساطع عَلَى ابْنِ كَاطِع

قال عبد الرَّزَاقُ الدِّيْرَاوِي تحت عنوان (البيهاني هو
قائم آل محمد ومهدى آخر الزمان):

(ورد في الكافي عن أبي عبد الله، قال: «كُلُّ رَايَةٍ
تُرْفَعُ قَبْلِ قِيَامِ الْقَائِمِ فَصَاحِبُهَا طَاغِيَّةٌ يُعَبَّدُ مِنْ دُونِ
الله»^(١).)

هذه الرواية تعني أنَّ كُلُّ رَايَةٍ عَلَى الإِطْلَاقِ تُرْفَعُ
قبل القائم هي رَايَةُ ضَلَالٍ، وَصَاحِبُهَا طَاغِيَّةٌ يُعَبَّدُ مِنْ
دُونِ الله، لَا يُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا الْحُكْمِ غَيْرُ رَايَةِ الْقَائِمِ فَقَطْ.
ولكُنَّا عَلَمْنَا مَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ رَايَةَ الْبَيْهَانِيِّ - وَهِيَ قَبْلُ
الإِمامِ الْمَهْدِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - هِيَ رَايَةُ هَدِيَّةِ بَلِ أَهْدِيِ الْرَّايَاتِ،
فَكِيفَ نَخْرُجُ مِنَ التَّعَارُضِ بَيْنِ رَوَايَةِ الْبَيْهَانِيِّ وَرَوَايَةِ
الْوَارِدَةِ فِي الْكَافِيِّ أَعْلَاهُ؟

ليكن واضحاً لَنَا أَنَّ أَيَّ حَلٌّ لِلتَّعَارُضِ لَا بَدَّ أَنْ يُبَقِّي
عَلَى مُضْمِنَوْنِ كُلَّتَيِ الرَّوَايَتَيْنِ دُونَ أَنْ يُسْقِطَ مِنْهُمَا شَيْئاً.

والحلّ الوحيد الذي يمكن أن تتحصله في حالتنا هو أن نقول: أنَّ راية القائم وراية البياني هما راية واحدة، وهذا يقوّي حقيقة أنَّ القائم هو نفسه البياني. وهذه الحقيقة أشارت لها الرواية التي نصَّت على أنَّ أمير جيش الغضب أو قائد الأصحاب الثلاثة وثلاثة عشر هو خليفة بياني^(١).

ردّ عهم أنَّ اليماني هو قائم آل محمد ﷺ:
إنَّ قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ راية تُرْفَعُ قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يُعبدُ من دون الله عَزَّلَهُ» غير ناظر إلى راية البياني ونحوها بأن نقول:
إنَّ المراد بالرأيات التي أصحابها طواغيت يُعبدون من دون الله تعالى هي الرأيات المضادة لدعوة الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ كراية السفياني وما شاكلها، أو الرأيات المجهولة التي لا يُعلَم صدق أصحابها، فإنَّ أصحابها

(١) جامع الأدلة: ١٢١.

.....٨ الرَّدُّ الساطع عَلَى ابْنِ كَاطِع

طَوَاغِيْتُ يُعَبِّدُونَ مَنْ دُونَ اللَّهِ وَإِنْ كَانُوا فِي ظَاهِرِهِمْ
يَدْعُونَ إِلَى الْحَقِّ.

وَأَمَّا الرَّايَاتُ التِّي نَصَّ الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ عَلَيْهَا عَلَى
أَنَّهَا رَايَاتُ هَدِيَّةِ كَرَائِيْدَةِ الْيَمَانِيِّ وَالْخَرَاسَانِيِّ، وَأَخْبَرَ أَنَّ
أَصْحَابَهَا سَيَقُومُونَ بِنَصْرَةِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عَلَيْهَا عَلَى
عَدُوِّهِ، وَإِعْانَتِهِ فِي دُعْوَتِهِ، وَكَشْفَ لَنَا عَنْ أَنَّهُمْ صَادِقُونَ
فِي دُعْوَتِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ بِنَصْرَتِهِمْ شَيْئًا مِنْ أَغْرَاضِ
الدُّنْيَا، فَإِنَّ رَايَاتِهِمْ لَا شَكَّ فِي أَنَّهَا غَيْرُ مَرَادَةٍ بِرَايَاتِ
الضَّلَالِ الْمَذْمُومَةِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هُؤُلَاءِ الرِّجَالُ لَا
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا طَوَاغِيْتُ يُعَبِّدُونَ مَنْ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَبِتَعْبِيرِ آخِرٍ أَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الرَّايَاتُ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي
عُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهَا: «كُلَّ رَايَةً تُرْفَعُ قَبْلَ قِيَامِ الْقَائِمِ
فَصَاحِبُهَا طَاغِيْتُ يُعَبِّدُ مَنْ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى»؛ لِأَنَّهَا
مَنْصُوصٌ عَلَى أَنَّهَا رَايَاتُ هَدِيَّةٍ، فَتَكُونُ مُخْصَّةً لِذَلِكَ
الْعُمُومِ، بَلْ هِيَ خَارِجَةٌ مِنْ تَحْصِصِهِ؛ لِأَنَّ رَايَةَ الْمَهْدِيِّ لَا
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا طَاغِيْتُ يُعَبِّدُ مَنْ دُونَ اللَّهِ،

٩.....اليهاني ليس معصوماً

وهذا يفيينا بأنَّ الحديث ناظر إلى رأيات الضلال الأخرى التي لم يُنَصَّ على أنها رأيات هدى.

إذا عرفت ذلك يتضح بطلان ما قاله عبد الرزاق الدبراوي من أنَّ رأية اليهاني ورأية القائم عليهما رأية واحدة، بل هما رأيان مختلفان، إحداهما تدعو إلى الأخرى.

واليهاني قائد عسكري، يكون خروجه علامة على قرب ظهور الإمام القائم عليهما، الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلاً كـما ورد ذلك متواترًا في الأحاديث التي رواها الشيعة وأهل السنة من غير خلاف بينهم في ذلك.

والمطلع على روایات أهل البيت عليهما وغيرهم يجد أنها دالة على أنَّ اليهاني يخرج قبل قيام القائم عليهما بأشهر، ويكون خروجه علامة على قرب الظهور المقدس، وأنَّ اليهاني ينصر الإمام المهدي عليهما، ويُمهد له، وأنَّه يخرج من اليمن، وأمَّا القائم عليهما فيخرج من مكة المكرمة، وغير ذلك من وجوه الافتراق التي تورث

القطع بأنَّ اليماني رجل آخر مختلف تماماً عن الإمام القائم مهدي هذه الأُمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومع ذلك فأنا لا أتعجب من هؤلاء القوم الذين ينكرون الواضحات، ويجادلون في البديهيَّات، ويردُّون المسوارات، وينكرون الحق الواضح وهم يعلمون.

ثم إنَّ رأية اليماني إنَّها استحقَّت أن تكون رأية هدى؛ لأنَّ اليماني يَذْدَعُ إلى الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولا يَذْدَعُ إلى نفسه، وفي الحديث الذي جعله الكاظم وأنصاره أعظم حجَّة لهم، وهو حديث الإمام الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ ورد قوله: «وليس في الرايات رأية أهدى من رأية اليماني، هي رأية هدى؛ لأنَّه يَذْدَعُ إلى صاحبكم»^(١)، ومن الواضح أنَّ المراد بقوله: «لأنَّه يَذْدَعُ إلى صاحبكم» أنَّه يَذْدَعُ إلى صاحب الأمر عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولو كان اليماني هو الإمام القائم عَلَيْهِ السَّلَامُ لما صَحَّ مثل هذا التعبير، ولما صَحَّ التعليل

البياني ليس معصوماً ١١

بذلك؛ لأنَّه على ما قاله الديراوي من اتحاد شخصية
البياني والقائم ^{غَلَطًا} يكون معنى هذه الفقرة هو أنَّ علة
كون رأية البياني أهدى الرايات أنَّه يَذْعُو إِلَيْ نَفْسِهِ، وهذه
عَلَةٌ غَيْرٌ صَحِيحَةٌ؛ لأنَّ جَمِيعَ أَصْحَابِ الرَّايَاتِ يَذْعُونَ
إِلَى أَنفُسِهِمْ، فَكَيْفَ صَارَتْ رأْيَةُ البياني رأْيَةً حَقًّا مِنْ دُونِ
سَائِرِ الرَّايَاتِ؟!

هل اليماني من صوص العصمة؟
ادعى أَحمد إِسْمَاعِيلَ گاطع وَأَنصَارَهُ أَنَّ الْبياني
معصوم من صوص العصمة.

قال الگاطع في بيان له بعنوان (السيد أَحمد الحسن
البياني الموعود) بتاريخ (٢١) ربيع الثاني سنة
(١٤٢٦هـ):

(ثانياً: أَنَّه يَذْعُو إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقِ مُسْتَقِيمٍ):
والدعوة إلى الحقّ والطريق المستقيم أو الصراط المستقيم
تعني أنَّ هذا الشخص لا ينطأ [كذا]، فيُدْخِلُ النَّاسَ فِي

باطل أو يُخرجهم من حقّ، أي أَنَّه مقصوم منصوص العصمة^(١).

وكلامه باطل من عدّة جهات:

١ - أَنَّ الرواية التي ورد فيها أَنَّ السياني «يَذْعُو إِلَى الحقّ وإِلَى طريق مستقيم» رواية ضعيفة، فلا يصحُّ إثبات العصمة التي هي من المقامات الدينية الخطيرة برواية ضعيفة السنّد لا يثبت بها مستحبٌ فضلاً عن العصمة التي هي من أصول العقائد.

٢ - أَنَّ العصمة في الاصطلاح هي: لطف خفي يفعله الله تعالى بالمكلَّف، بحيث لا يكون له داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك^(٢).

أو هي كون الشخص بحيث لا ينقدح في نفسه الزكَّة الميل إلى ارتكاب الحرام والاستمرار على المكرور أو ترك الوظيفة الشرعية، ولازم ذلك علمه بالوظائف

(١) المشايخات: ٤: ٤٣.

(٢) شرح الباب الحادي عشر: ٨٩.

والوقائع وأحكامها من الحَلُّ والحرمة والواجب وغيره^(١).

أما زعم الكاطع أنَّ المعصوم هو الذي لا يخطئ فيدخل الناس في باطل أو يُخرجهم من حقٍّ، فهو معنى مغایر للمعنى الاصطلاحي المعروف للعصمة، وإنما قال به هذا الكاطع وأتباعه لأنَّهم لا يستطيعون أن يثبتوا العصمة بمعناها المعروف لأحمد إسماعيل كاطع الذي له تسجيلات منشورة في موقع أنصاره مملوئة بأخطاء لغوية كثيرة، بل أخطأوه في قراءة آيات من القرآن الكريم فاضحة، لا يقع فيها كثير من صبيان المسلمين، فكيف يكون معصوماً بالمعنى المعروف للعصمة؟! ولهذا زعموا أنَّ الكاطع معصوم بهذا المعنى المستحدث الذي فصلوه على مقاس إمامتهم، ومع ذلك فإنَّه لا ينطبق على أحمد إسماعيل كاطع؛ لأنَّه غير معصوم بالمعنى الذي ذكروه؛ لأنَّ أباطيله الكثيرة وأخطاءه الفاضحة أدخلت جميع أتباعه في الباطل وأخرجتهم من

(١) الأنوار الإلهية في المسائل العقائدية: ١٠٤.

الْحَقُّ؛ لَأَنَّهُمْ صَدَّقُوهُ فِي ادْعَاءِهِ الْكَثِيرَةِ الْبَاطِلَةِ الْمُخَالِفَةِ
لِإِجَاعَاتِ الطَّائِفَةِ الْمُحَقَّةِ مِنْذِ عَصُورِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ إِلَى
يَوْمِنَا هَذَا، مُشَلِّ دُعَوَاهُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ إِماماً،
وَأَنَّهُ إِمامٌ مَعْصُومٌ، وَأَنَّ لَهُ دُعَوةٌ خَاصَّةٌ بِهِ مُشَابِهَةٍ
لِدُعَواتِ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ وَمُحَمَّدٌ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَغَيْرُهَا مِنَ الدُّعَاوَى الْأُخْرَىٰ^(١) الَّتِي لَا يُصَدِّقُهَا
إِلَّا مَنْ غُلِبَ عَلَىٰ عُقْلَهُ، وَطُبِعَ عَلَىٰ قَلْبِهِ.

(١) راجع كتابي الرَّدُّ القاصِمُ (ص ٥٥)، فلَيَ ذُكْرَتْ فِيهِ جَمِيلَةٌ وَافْرَةٌ مِنْ هَذِهِ
الْدُّعَاوَى الْبَاطِلَةِ، مِنْهَا: أَنَّهُ رَسُولُ الْمَهْدِيِّ وَسَفِيرُهُ، وَوَصِيُّهُ وَحَفِيدُهُ
الْمُتَوَلِّ لِلْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَنَّهُ سَعْدُ النَّجُومِ، وَدَرْعُ دَاؤِدِ، وَالنَّجْمَةُ السَّادِسَيْةُ،
وَنَجْمَةُ الصَّبْحِ، وَأَنَّهُ أُشِيرَ إِلَيْهِ بِالرَّسُولِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ،
وَأَنَّهُ يَمْلِأُ الْأَرْضَ قَسْطَانِيَّاً وَعَدْلَانِيَّاً، وَأَنَّهُ مُؤَيَّدٌ بِجَبْرِيَّلِ، وَمَسْدَدٌ بِمِيكَائِيلِ،
وَمَنْصُورٌ بِإِسْرَافِيلِ، وَأَنَّهُ الْبَيَانِيُّ الْمُذَكُورُ فِي الرِّوَايَاتِ، مُضَافًا إِلَى أَنَّهُ مَذَكُورٌ
فِي التُّورَاةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ عِيسَىٰ بْنِ مَرِيمٍ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ، وَأَنَّهُ شَيْءٌ
عِيسَىٰ الَّذِي فَدَاهُ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ رَسُولُ السَّيِّدِ الْمَسِيحِ إِلَى النَّصَارَىِ، وَرَسُولٌ
إِلَيْهِمُ الْيَهُودُ، وَرَسُولُ الْخَضْرَاءِ، وَأَنَّهُ دَابَّةُ الْأَرْضِ الَّتِي تُكَلِّمُ النَّاسَ، وَأَنَّ
بَظْهُرِهِ خَاتَمُ النَّبُوَّةِ، وَأَنَّهُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، وَأَنَّ أَنْصَارَهُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُونَ
الْجَنَّةَ.

مضافاً إلى ذلك فإنَّ جميع عوام المسلمين وغيرهم يخطئون، ولكن أخطاءهم كالزناد شرب الخمر مثلاً لا تدخل الناس الآخرين في باطل ولا تُخرجهم من حق، فهل هم معصومون أيضاً بنظر الكاطع وأنصاره؟!

وبتعمير آخر نقول: إنَّ جميع عوام المسلمين يخطئون، والكاطع أيضاً يخطئ، وعوام المسلمين لا يدخلون الناس بخطئهم في باطل، ولا يُخرجونهم من حق، فلا فرق بينهم وبين الكاطع من هذه الناحية، فلماذا صار الكاطع معصوماً دون غيره من عوام المسلمين؟!

٣ - أنه لا ملازمة بين الدعوة إلى الحق وبين كون الداعي إليه معصوماً، فكم من داع إلى الحق وهو غير معصوم، بل إنَّ تكليف كل مؤمن أن يدعوا إلى الحق وإلى طريق مستقيم، وما فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا دعوة إلى الحق، فهل كل من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أو يدعوا إلى مذهب أهل البيت عليه معصوم؟!

الردة الساطع على ابن كاطع

٤ - أن الدعوة إلى الحق في الرواية مفسّرة بما ورد فيها، وهو أن البياني يدعو لصاحب الأمر عَلَيْهِ الْكَفَافُ، فإنه قال: «لأنه يدعو لصاحبكم»، وهذا يعني أنه يدعو للإمام المهدي عَلَيْهِ الْكَفَافُ، وهو صادق في دعوته له، لا أن كل ما يصدر عنه حق وصراط مستقيم.

٥ - أنه ورد ما يشبه أمثال هذا الوصف في حق رجال أجلاء أجمع المسلمين على عدم عصمتهم، منهم: عمّار بن ياسر رضي الله عنه الذي قال فيه النبي ﷺ: «يدعوهم إلى الجنة»^(١)، والدعوة إلى الجنة دعوة إلى الحق بلا شك ولا شبهة.

ومنهم: زيد الشهيد رضوان الله عليه الذي ورد في مدحه مثل ذلك، فقد روى الكليني رضي الله عنه في (الكاف) بسند صحيح عن عيسى بن القاسم، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ الْكَفَافُ أنه قال في حديث: «ولا تقولوا: خرج زيد، فإنَّ

(١) بحار الأنوار ٣٣: ٢٥ و ٣٢؛ شرح الأخبار ١: ٤١٢؛ صحيح البخاري ١: ١٥٨.

زيداً كان عالماً، وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنما دعاكم إلى الرضا من آل محمد عليهما السلام، ولو ظهر لوقفي بما دعاكم إليه»^(١).

فإنَّ دعوته إلى الرضا من آل محمد عليهما السلام هي دعوة إلى إمام زمانه، وهي دعوة إلى الحق وإلى طريق مستقيم، كما أنَّ دعوة البيان كذلك.

بل ورد نفس هذا التعبير في حقَّ الشيخ المفيد عليهما السلام، على ما ذكره الشيخ الطبرسي عليهما السلام في كتاب (الاحتجاج)، في التوقيع الصادر عن صاحب الزمان عليهما السلام، الذي كتبه للشيخ المفيد عليهما السلام، وقال فيه: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّاصِرُ لِلْحَقِّ، الدَّاعِي إِلَيْهِ بِكَلْمَةِ الصَّدْقَ»^(٢).

ومن المعلوم أنَّه لم يقل أحد بعصمة عمار بن ياسر عليهما السلام أو زيد الشهيد أو الشيخ المفيد عليهما السلام، بل أجمع

(١) الكافي ٨: ٢١٩.

(٢) الاحتجاج ٢: ٣٢٤.

ال المسلمين على عدم عصمتهم، ولو كانت أمثال هذه التعبير تدل على العصمة لصرّح علماء الطائفة بذلك، ونصوا عليها في كتبهم.

قال أحمد إسماعيل كاطع بعد كلامه السابق:

(وبهذا المعنى يصبح لهذا القيد أو الحد فائدة في تحديد شخصية البياني، أما افتراض أي معنى آخر لهذا الكلام (يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم) فإنه يجعل هذا الكلام منهم عليه بلا فائدة، فلا يكون قيداً ولا حدّاً لشخصية البياني، وحاشاهم عليه من ذلك).^(١)

وقد سعى عبد الرزاق الديراوي لشرح كلام إمامه الكاطع فقال:

(أما قول السيد أحمد الحسن عليهما السلام بأن افتراض أي معنى آخر لكلام الإمام الباقر عليهما (يجعله بلا فائدة، فلا يكون قيداً ولا حدّاً لشخصية البياني)، فهو واضح بعد معرفتنا أنَّ الإمام في مقام التعريف بشخصية البياني، وأي

(١) المشابهات ٤: ٤٣.

معنى يمكن أن يفترض لكلامه غير ما قاله السيد أحد الحسن عليه السلام سيشترك فيه معه غيره، أو على الأقل من الممكن أن يشترك فيه مع البياني غيره، وبالتالي لا يكون نافعاً، لأنَّ التعريف أو الحدّ ينبغي أن يكون بما يتميّز به عن غيره، لا بما يشترك فيه مع الآخرين. ومن الواضح إنَّ المعنى الذي بينه السيد أحمد الحسن خاصٌ بالبياني وحده، فهو يُميّزه على أنه من حجاج الله، وهم معروفون من خلال وصيَّة رسول الله ﷺ^(١).

والجواب: أنَّ قوله: «يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقِ مُسْتَقِيمٍ» ليس قيداً للشخصية البيانية ولا حدّاً ولا تعريفاً لها؛ لأنَّ القيد إنما يكون لأسماء الأجناس المطلقة، كتقيد رقبة بالمؤمنة في قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَخْرِيرُ رَقَبَةِ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» [النساء: ٩٢]، والأعلام والمعارف كزید والبياني ونحوهما غير قابلة للتقييد كما لا

(١) المصدر السابق.

يُنفَى على من درس علم الأصول، وكذلك الحدّ الذي هو نوع من التعريف لا يكون للأعلام كالبياني ونحوه كما هو مبين في علم المنطق، وعذر الكاطع والديراوي الذي يناصره بالباطل أئمّة لا يفهمان بديهيّات علم الأصول والمنطق، فمن الطبيعي أن يقع في هذا الخطأ الفاحش الذي لا يقع فيه صغار طلبة العلم.

وما زعمه الكاطع من أنّ قوله: «يَدْعُونَ إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طریق مستقیم» إن دلّ على العصمة كان معروفاً للبياني، وكان لکلام الإمام عَلَیْہِ السَّلَام فائدة، وإنّما فلا فائدة فيه، هذیان واضح؛ لأنّ هذه الجملة لا تفيد أيّ تعريف لشخصية البياني، وإنّما تكشف عن أنّ دعوته إلى الحقّ صادقة، وهذه فائدة مهمّة لکلام الإمام عَلَیْہِ السَّلَام، ولا تتوّقف فائدة کلام على دلالة هذه العبارة على معنی لا تدلّ عليه إلّا بنظر الكاطع وهو العصمة.

ثم إنّ ناظم العقيلي أيد کلام إمامه الكاطع بقوله: (والدعوة إلى الحقّ وإلى الصراط المستقیم لا يمكن أن تكون إلّا من قبّل المغضوم؛ لأنّ غير المغضوم محتمل الصواب

والخطأ، وإذا كان محتمل الخطأ لا يكون معصوماً، ولا يُستمد
أو يُوصَف بـأنَّه يهدي إلى طريق أو صراط مستقيم؛ لأنَّ
الاستقامة تعني عدم الانحراف [عن] الخطأ أبداً في هداية
الأُمَّة، أي إِنَّه لا يُدْخِل الأُمَّة في ضلال ولا يُمْرِجُهم من هدى.
وقولِي بـأنَّ غير المعصوم لا يهدي إلى الحقّ وإلى
الصراط المستقيم، أي على نحو الحِتْم والجِزْم، كما هو
الحال في البياني، لا على نحو الجُزئية والاحتِمال، فـأيَّ
إنسان مُكِن أن يَدْعُو إلى حقّ أو إلى الصراط المستقيم
عموماً كمن يَدْعُو الناس إلى اتِّباع أهل البيت عليهما،
ولكن هذا الشخص لا يمكن وصفه بـأنَّه يَدْعُو إلى تمام
الحقّ وإلى حقيقة الصراط المستقيم على نحو الجِزْم...).^(١).

ولا يخفى ما في هذا الكلام من المغالطات
المكشوفة؛ وذلك لأنَّه من الواضح جداً أنَّ الدُّعوة إلى
الحقّ يمكن صدورها عن غير المعصوم الذي يمكن أن
يكون جازماً بـأنَّه على حقّ، ومتيقناً بـأنَّه يَدْعُو إلى الهدى

(١) دراسة في شخصية البياني الموعود ١١٣: ١.

بِلَا شَكٍّ وَلَا شَبَهَةً، كَمَنْ يَدْعُونَ إِلَى مَذَهَبِ أَهْلِ الْبَيْتِ
طَبَيْلًا؛ فَإِنَّهُ لَا شَكٌّ فِي أَنَّهُ يَدْعُونَ إِلَى الْهُدَىٰ وَإِلَى طَرِيقٍ
مُسْتَقِيمٍ، سَوَاءً أَكَانَ مَعْصُومًا أَمْ لَمْ يَكُنْ.

وَهَذَا فَإِنَّ جَمِيعَ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ وَعِوَادَمَهَا قَاطَعُونَ بِأَنَّ
مَنْ يَدْعُونَ إِلَى مَذَهَبِ أَهْلِ الْبَيْتِ طَبَيْلًا فَإِنَّهُ يَدْعُونَ إِلَى الْحَقِّ
وَإِلَى طَرِيقِ مُسْتَقِيمٍ، وَلَوْ كَانَ الدَّاعِي إِلَى مَذَهَبِ أَهْلِ
الْبَيْتِ طَبَيْلًا مِنْ عُلَمَاءِ الشِّعْعَةِ وَعِوَادَمَهُمْ غَيرَ قَاطِعٍ بِأَنَّهُ
يَدْعُونَ إِلَى الْهُدَىٰ وَإِلَى طَرِيقِ مُسْتَقِيمٍ لَكَانَتْ حَجَّتُهُ وَاهِيَّ،
وَلَكَانَ بِمَقْدُورِ الْخَصْمِ أَنْ يَحْتَاجَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ غَيرَ قَاطِعٍ
بِصَحَّةِ مَذَهَبِهِ، وَإِنَّهَا هُوَ ظَانٌ بِهَا، وَالظَّنُّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ
شَيْئًا.

وَقَوْلُ الْعَقِيلِيِّ: (لَاَنَّ غَيرَ الْمَعْصُومِ مُحْتَمِلٌ الصَّوابِ
وَالْخَطَأِ، وَإِذَا كَانَ مُحْتَمِلُ الْخَطَأِ لَا يَكُونُ مَعْصُومًا، وَلَا
يُسْمَىٰ أَوْ يُوْصَفَ بِأَنَّهُ يَهْدِي إِلَى طَرِيقٍ أَوْ صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ) حَجَّةٌ عَلَيْهِ؛ لَاَنَّ كَلَامَهُ هَذَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ الْكَاطِعَ
غَيرَ مَعْصُومٍ؛ لَاَنَّهُ وَقَعَ فِي الْأَخْطَاءِ الْفَادِحَةِ الْمَكْشُوفَةِ فِي

قراءة القرآن كما يظهر من التسجيلات المنشورة في موقع أنصاره، فعلى هذا لا يمكن أن يكون معصوماً؛ لأنّنا لا نتحمل فيه الصواب والخطأ، بل نقطع بخطئه، فعلى ما قاله العقيلي لا يمكن للگاطع أن يهدي إلى طريق مستقيم.

وتعليق العقيلي دعواه بأنَّ (غير المعصوم محتمل الصواب والخطأ، فلا يُوصف بأنه يهدي إلى طريق أو صراط مستقيم) واضح البطلان؛ لأنَّ غير المعصوم إذا دعا إلى ما دعا إليه المعصوم عليه السلام مَا قام الدليل القطعي على صحته، كالتوحيد والنبوة وإمامية أهل البيت عليهم السلام ونحو ذلك فإنه لا يتحمل فيه الخطأ، فيصحُّ وصفه بأنَّه يدعُوا إلى طريق مستقيم بنحو الجزم كما هو واضح.

وزعمه (أنَّ الاستقامة تعني عدم الخطأ أبداً في هداية الأُمَّة، أي إِنَّه لا يُدخل الأُمَّة في ضلال، ولا يُحرِّجهم من هدِّي) حجَّة عليه لا له؛ لأنَّ ما قاله ينطبق على من يَدعُوا الناس إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام، فإنه

بهذه الدعوة غير مخطئ أبداً في هداية الأمة، ويمكن وصفه بأنه لم يدخل الأمة في ضلال، ولم يُخرِجها من هدى، بل يصح وصفه بما هو أفضل من ذلك؛ وهو إخراج بعض الناس من الضلال وإدخالهم في الهدى مع أنه غير معصوم، مثل كثير من علماء الطائفة قدس الله أسرارهم الذين صرفوا أنفسهم الشرفية في هداية الناس إلى مذهب أهل البيت عليهما السلام مع أنهم لا يدعون لأنفسهم العصمة.

وأمّا قوله: (إنَّ غَيْرَ الْمَعْصُومِ لَا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، أَيْ عَلَى نَحْوِ الْحَتْمِ وَالْجَزْمِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْبَيَانِ، لَا عَلَى نَحْوِ الْجَزِئِيَّةِ وَالْاحْتِمَالِ) فهو واضح الفساد؛ لأنَّ المذكور في الرواية أنَّ البَيَانَ يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ، وَلَمْ يُوصَفْ فِيهَا بَأْنَهُ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ، وَبَيْنَهُما فرقٌ واضحٌ، وما زعمه العقيلي من أنَّ الْهُدَايَةَ لَا بدَّ أَنْ تَكُونُ عَلَى نَحْوِ الْجَزْمِ لَا يَظْهُرُ مِنَ الرِّوَايَةِ، فَحَالُ الْبَيَانِ حَالٌ غَيْرُهُ مَمْنَنٌ يَدْعُونَ إِلَى الْحَقِّ، خَصْوَصًا أَنَّ الْبَيَانَ يَدْعُو إِلَى

حق مخصوص كما قلنا، وهو أنَّه يَدْعُو إلى الإمام المهدي المتظر عليه السلام، ودعوته له عليه السلام بنحو الجزم لا تجعله متميِّزاً على كثير من الشيعة الذين يَدْعُون إلى الإمام المهدي عليه السلام أو إلى حق أهل البيت عليهما السلام بنحو الجزم أيضاً، إذ لا يستلزم من ذلك أن يكونوا معصومين أو أنَّه يجب اتباعهم مطلقاً.

وقوله: (فَإِنَّ إِنْسَانَ مَا كَنَّ أَنْ يَدْعُو إِلَى حَقٍّ أَوْ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ عَمَّا مَنَّ يَدْعُو النَّاسُ إِلَى اتِّبَاعِ أَهْلِ الْبَيْتِ طَهَّارَةً، وَلَكِنَّ هَذَا الشَّخْصُ لَا يَمْكُنُ وَصْفَهُ بِأَنَّهُ يَدْعُو إِلَى تَمَامِ الْحَقِّ وَإِلَى حَقِيقَةِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ عَلَى نَحْوِ الْجَزْمِ) اعتراف صريح بأنَّ كلَّ شخص يَدْعُو إلى أهل البيت طهارة فإنه يَدْعُو إلى الحق وإلى صراط مستقيم، وهذا كافٍ في الدلالة على بطلان دليلهم على عصمة البيان الذي لم يُوصَف هو الآخر في الرواية التي يتحجرون بها بأنَّه يَدْعُو إلى تمام الحق وإلى حقيقة الصراط المستقيم، وإنما ورد في الرواية أنَّه «يَدْعُو إلى الحق وإلى طريق

مستقيم»، فحال البيهاني حال غيره مَنْ يَذْعُونَ إِلَى صاحب الأمر عليه السلام، فكما أَنَّ الدُّعَاةَ إِلَيْهِ عليه السلام غير معصومين فإنَّ البيهاني كذلك.

ثم إنَّ ناظمًا العقيلي قال:

(أَمَّا البيهاني فقد وُصِّفَ بِنَصْ كلام الطاهرين بِأنَّه: «يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ...»، وَالْحَقُّ هُنَا مُحْلَّ بـ(الـ) مَمَّا يَفِيدُ كُلَّ الْحَقِّ المطلوب هداية النَّاسِ، وَالبيهاني مأمور بِتَبَاعُه وَنَصْرَتِه عَلَى نَحْوِ الإطلاق، وَكَذَلِكَ مَنْهِيٌّ عَنِ الالْتِوَاءِ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ الإطلاق، فَإِذْنَ هُوَ يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ قَوْلًا وَمَنْهِجًا وَفَعْلًا عَلَى نَحْوِ الْخَتْمِ وَالْجَزْمِ لَا عَلَى نَحْوِ الْجَزِئِيَّةِ أَوِ الْاحْتِمَالِ...») الخ^(١).

وكلامه هذا - كسائر كلامه الآخر - واضح الفساد لكلٍّ من تأمله، فإنَّ نسبة هذا الحديث إلى الطاهرين عليهم السلام غير جائزة؛ لأنَّ هذه الرواية ضعيفة السند، والأئمة الأطهار عليهم السلام أمرروا شيعتهم بالأَخْذِ بِهَا رواه الثقات عنهم، دون ما نسبه إليهم الكاذبون والمنحرفون والمجاهيل، وهذه الرواية في سندها الحسن

(١) دراسة في شخصية البيهاني الموعود ١١٣.

بن علي بن أبي حزنة، وهو مطعون فيه في كتب الرجال، وسيأتي مزيد بيان في ذلك، فلا يحُلُّ لمؤمن أن ينسب هذه الرواية وغيرها مما رواه هذا الرجل وغيره من الكاذبين والمجاهيل إلى الأئمة الأطهار عليهم السلام.

ولو أغمضنا عن ضعف سندها فإنَّ (الـ) في كلمة (الحق) من قوله: «يَدْعُونَا إِلَى الْحَقِّ» ليست استغراقية، فلا تدلُّ على أنَّ البيان يَدْعُونَا إلى كلَّ حقٍ مطلوب هداية الناس من العقائد والأحكام والسنن والأداب وغيرها من معارف الشريعة كما زعم العقيلي، وإنَّما هي عهدية، تدلُّ على حقٍ معهود مذكور في نفس الرواية، وهو أنَّه يَسْتَدِعُ إلى صاحب الأمر عليهم السلام لا أكثر، ولا يوجد في الرواية أي قرينة تدلُّ على أنَّ (الـ) استغراقية، وناظم العقيلي لأنَّه لا يفهم قواعد علم الأصول، فإنه خلط بين (الـ) الداخلة على اسم الجنس مثل كلمة (حق) التي لا تفيد الاستغراق إلَّا بالقرينة، وبين (الـ) الداخلة على الجمع، مثل (علماء) التي تدلُّ على العموم، فتوهَّم أنَّ

(ال) في (الحق) تدلُّ على العموم، ولذلك قال: (إِنَّهَا استغراقية)، ورَبَّبَ عَلَى ذَلِكَ القول بدلالة الرواية عَلَى أَنَّ الْيَهَانِي يَدْعُو إِلَى تَحْمِيلِ الْحَقِّ، لَا إِلَى شَيْءٍ مِّنَ الْحَقِّ!!
 وقوله: (والْيَهَانِي مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِهِ وَنَصْرَتِهِ عَلَى نَحْوِ الْإِطْلَاقِ، وَكَذَلِكَ مُنْهَيٌّ عَنِ الْإِلْتَوَاءِ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ الْإِطْلَاقِ) غير صحيح؛ لأنَّه لم يدلَّ أَيَّ دليلاً عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ اتِّبَاعُ الْيَهَانِي وَنَصْرَتِهِ عَلَى نَحْوِ الْإِطْلَاقِ، حَتَّى رواية البطائني التي هي ضعيفة السند لم تدلَّ عَلَى وجوب اتِّبَاعِ الْيَهَانِي أو نَصْرَتِهِ، وأَكْثَرُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الرَّوَايَةُ هُوَ أَنَّه لا يَجِزُّ الْإِلْتَوَاءُ عَلَيْهِ، أَيْ لَا تَجُوزُ مُخَارِبَتِهِ وَإِفْشَالُ حَرْكَتِهِ، وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَلَا دَلَالَةُ فِيهَا عَلَيْهِ.

ولو سلَّمنَا بدلالة هذه الرواية عَلَى مَا ادَّعَاهُ العَقِيلِيَّ فَإِنَّه لا يَصْحُّ أَنْ نَسْتَبِطَ عَقِيدةً مِّنَ الْعَقَائِدِ أَوْ حَكْماً شرعيًا بِرَوَايَةٍ ضعيفةٍ كَهَذِهِ الرَّوَايَةِ كَمَا لَا يَخْفَى.